دراسة دور التكنولوجيا في التحول الحكومي الرقمي:
أهم النتائج والتوصيات

مقدمة

في إطار جهود الأكاديمية السلطانية للإدارة لدعم التحول الحكومي الرقمي وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي، أنجزت الأكاديمية دراسة متخصصة بعنوان **"دور التكنولوجيا في التحول الحكومي الرقمي"**، بهدف تقييم واقع التحول الرقمي في سلطنة عمان واستشراف مستقبل استخدام التكنولوجيا الحديثة في دعم مؤسسات الدولة، تماشيًا مع مستهدفات **رؤية عمان ٢٠٤٠**.

تسلط الدراسة الضوء على أهمية التحول الرقمي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة الكفاءة الحكومية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين.

أهم النتائج

- **تحقيق تقدم ملحوظ** في تصنيف سلطنة عمان ضمن مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية (GovTech Maturity Index)، بالارتقاء من المستوى (B) إلى (A) في عام ٢٠٢٢، مما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة الأنظمة الحكومية الرقمية.
- **تحسن ترتيب السلطنة عالميًا** في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية(EGDI) ، حيث بلغت المرتبة ٤١ من بين ١٩٣ دولة في عام ٢٠٢٤، مما يضع عمان ضمن أفضل ٢٥% من الدول عالميًا.
- **تميز البنية الأساسية الرقمية** في السلطنة، مع تحقيق مستويات متقدمة في تغطية خدمات الاتصالات، وانتشار تقنيات الجيل الخامس، وتوافر بيئة رقمية داعمة للابتكار وريادة الأعمال.
- **وجود تحديات وفرص لتعزيز المشاركة الإلكترونية**، مما يفتح المجال أمام المزيد من المبادرات لتعميق مشاركة المواطنين في صناعة القرار الرقمي وزيادة التفاعل عبر المنصات الحكومية.
- **أهمية تطوير رأس المال البشري الرقمي**، مع التركيز على استهداف المناطق الطرفية لضمان شمولية الاستفادة من الخدمات والمهارات الرقمية لكافة شرائح المجتمع.
- **الإطار التنظيمي الرقمي** في السلطنة يتمتع بتطور ملحوظ، حيث حققت عمان الدرجة الكاملة وفق المؤشرات الدولية المعنية بالتشريعات والسياسات الرقمية.
- **تحقيق مراكز متقدمة في الأمن السيبراني**، مع تصنيف السلطنة ضمن الفئة العليا عالميًا، مما يعكس قوة البيئة التشريعية والتقنية في حماية البيانات والحقوق الرقمية.

أهم التوصيات

- **تعزيز المشاركة الرقمية** عبر تطوير منصات إلكترونية تتيح وصولًا أكبر وأسهل للمواطنين إلى المعلومات والخدمات الحكومية.
- **إبراز الجهود القائمة في التنسيق الوطني** للتحول الرقمي من خلال دعم الوحدة الوطنية القائمة على التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمعية والخاصة.
- **رفع مستوى الثقافة الرقمية** من خلال إطلاق برامج وطنية تدريبية تستهدف مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الطلاب وكبار السن والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.
- **تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص** لتحفيز الابتكار وتسريع التحول الرقمي عبر مبادرات تعاونية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.
- **ربط التحول الرقمي مع أهداف التنمية المستدامة**، لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة متكاملة ومستدامة.
- **إنشاء تجمعات رقمية متكاملة** تجمع بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لتطوير بيئات رقمية متكاملة تدعم التحول الرقمي الحكومي.